قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

إعادة تأكيد دور الحركة الدولية بصفتها عاملا للسلام

وثيقة معلومات أساسية

سبتمبر 2024

AR
CD/24/10
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية

Restricted

وثيقة معلومات أساسية

إعادة تأكيد دور الحركة الدولية بصفتها عاملا للسلام

عرض موجز

تُشدد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الحاجة الملحة إلى تجديد الالتزام بإرساء السلام من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه هذا العالم المترابط. فالساحة العالمية تشهد توترات جغرافية وسياسية وصراعات مسلحة وأزمات وحالات طوارئ أخرى تتسبب في زيادة المعاناة الإنسانية، وهو ما دفع الحركةَ إلى أن تعود مرة أخرى إلى التفكير في دورها في الإسهام في إرساء السلام، وإلى الدعوة إلى بذل جهود تعاونية متعددة الأطراف لمعالجة الأسباب الجذرية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وإدراكا لضرورة بذل جهود موحدة ومتعددة الأطراف للتصدي لتهديدات عالمية مثل الجوائح وتغير المناخ، ترحب الحركة بخطة السلام الجديدة التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة، والتي تشدد على حل النزاعات، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والقيم الإنسانية. وترى الحركة أن المواءمة بين هذه الخطة وجهود الحركة الرامية إلى تعزيز إشراك الشباب والتطوع والتعليم من العناصر التي تُفضي إلى التحوُّل وتُسهم في تحقيق الربط بين العمل الإنساني والتنمية وإرساء السلام.

ويسعى القرار المقترح لمجلس المندوبين لعام 2024 إلى إعادة تأكيد التزام الحركة الطويل الأمد بدعم السلام (كما يتضح في قرارات المؤتمر الدولي منذ عام 1921 وقرارات مجلس المندوبين التي اعتُمدت في الأعوام 1961 و1963 و1967)، مع التركيز على تعزيز القدرات والتغلب على العوائق التي تحول دون الإسهام في بناء مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد. وسعت الحركة طوال تاريخها إلى دراسة إسهامها الفريد في السلام وتعزيزه والنهوض به، لنشر روح الإنسانية والمصالحة حتى في أحلك الأوقات. واعتمدت الحركةُ على مدى الأعوام المائة الماضية عددا مماثلا تقريبا من القرارات والوثائق الأخرى المتعلقة بالسلام.[1]

1) مقدمة

لا غنى لأي عالَم مترابط ودائم التغيُّر عن السعي إلى تحقيق السلام من أجل حسن حال المجتمعات التي تواجه تحديات متنوعة. وغالبا ما تتحمل المجتمعات المحلية وطأة الكوارث والأزمات والنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى، ولا بد من بذل جهود استباقية لتعزيز القدرة على الصمود وتوطيد السلام في هذه البيئات. وتؤكد عدة اتجاهات متداخلة وجود حاجة ملحة إلى إعادة تأكيد التزام الحركة الدولية بإرساء السلام.

أولا، لا تزال التوترات والنزاعات الجغرافية والسياسية على المستويات الوطنية والمحلية ودون الإقليمية مستمرة في الوقت الذي تتصارع فيه الدول مع مصالح متباينة وتحديات اقتصادية ونزاعات إقليمية واختلافات أيديولوجية. وغالبا ما تتفاقم هذه النزاعات فتتحول إلى توترات محلية أو وطنية أو إقليمية أو عالمية، فتُبرِز مدى هشاشة الاستقرار الدولي. كما أن مؤشر

[1] بين عامي 1921 و1985، اعتُمد 74 قرارا ووثيقة، وجُمعت تلك القرارات والوثائق في وثيقة بعنوان "لتعزيز السلام: قرارات بشأن السلام اعتمدتها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر منذ عام 1921"، اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، جنيف، يوليو 1986. وقامت اللجنة الدولية بتجميع قرارات إضافية من عام 1985 حتى الآن في وثيقة داخلية.

السلام العالمي لعام 2023 يشير إلى زيادة مثيرة للقلق في النزاعات الأهلية والدولية المدفوعة بالتوترات السياسية وأوجه التفاوت الاقتصادي والتحديات البيئية. وأدى تصاعد مستويات العنف وانعدام الأمن إلى اضطراب المجتمعات وزيادة أوجه الضعف والهشاشة، ويشكل تبدُّد الثقة في المؤسسات الدولية والتعاون الدولي تهديدا للدبلوماسية السلمية. ويؤكد هذا المؤشر أيضا ضعف الأمم أمام الصدمات الخارجية، مثل الجوائح والصدمات الاقتصادية والأزمات المناخية، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات الحالية. وفي ضوء هذه الاتجاهات، أصبحت ضرورة منح الأولوية لإرساء السلام وحل النزاعات والتعاون بين الأمم أكثر وضوحا من أي وقت مضى. واستعادة الثقة في الدبلوماسية والتعاون أمر بالغ الأهمية في هذا العالم المترابط.

ثانيا، يزداد يوما بعد يوم تعرُّض العالم لمجموعة متنوعة من التهديدات العالمية، منها الجوائح وتغير المناخ والمعلومات المغلوطة والمُضلِّلة والخطاب الذي يحض على الكراهية ومخاطر الأمن السيبراني. وأظهرت جائحة كوفيد-19 مثلا الأثر السريع والمُدمِّر الذي قد تتعرض له المجتمعات المحلية والمجتمعات والاقتصادات والعلاقات الدولية بسبب الأزمات غير المتوقعة وغير المُستعَد لها.

وسعت الحركة طوال تاريخها إلى دراسة إسهامها الفريد في السلام وتعزيزه والنهوض به، لنشر روح الإنسانية والمصالحة حتى في أحلك الأوقات. وقد اعتمدت الحركةُ على مدى الأعوام المائة الماضية عددا مماثلا تقريبا من القرارات والوثائق الأخرى المتعلقة بالسلام.[2]

وفي مواجهة هذه التحديات والاتجاهات العالمية، فإن اهتمام الحركة المستمر ورغبتها المتواصلة في تعزيز العمل بشأن هذه المسألة، بناءً على تاريخها الطويل من الإسهامات في تحقيق السلام، يُكمِّلان أيضا جهودا عالمية أخرى مثل خطة السلام الجديدة التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة.

ويلزم مواجهة هذه التحديات باستخدام نهج استباقي يتميز بتعزيز القدرة على الصمود، والشراكات الدولية القوية، والممارسات المستدامة. ومن اللازم تجديد الالتزام بالدبلوماسية الإنسانية، وحل النزاعات، ونشر القيم والمبادئ الإنسانية، والعمل من خلال إشراك الشباب، والتعاون المتعدد الأطراف، وهو أمر بالغ الأهمية للتخفيف من مخاطر العنف وتعزيز التعايش السلمي بين الأمم وبين المنظمات.

2) معلومات أساسية

لمواجهة هذه التحديات، يجب على الحركة - مدفوعة بمبدأ الإنسانية - أن تجدد اهتمامها بتسوية النزاعات ومنع نشوبها، وتغيير السلوكيات من خلال نشر المبادئ الأساسية والقيم الإنسانية، والترويج للقانون الدولي الإنساني، وإشراك الشباب على الصعيد المحلي، والاستفادة من القوة المؤدية إلى التحوّل للعمل التطوعي والتعاون المتعدد الأطراف. ولهذه الجهود أهمية حاسمة في التخفيف من وطأة مخاطر العنف والتمييز والإقصاء، وتعزيز التعايش السلمي. كما أن الحركة، التي تأسست على المبادئ التي صاغها هنري دونان واستلهمت أفكارها من شفقة متطوعيها وتفانيهم، أدت دورا محوريا في الاستجابة للأزمات والنزاعات والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. وكانت الحركة منذ إنشائها منارة للأمل وتجسيدا للفكرة القائلة بأن الإنسانية لا تعرف حدودا في أوقات الشدة. ولذلك جاءت الدعوة إلى إعادة تأكيد التزامنا في الحركة بإرساء السلام بصفته ضرورة حيوية لضمان مستقبل آمن ومزدهر للأجيال القادمة، ولإعادة بناء الثقة في العمل القائم على المبادئ، وهو أمر ضروري لعملنا.

[2] بين عامي 1921 و1985، اعتُمد 74 قرارا ووثيقة، وجُمعت تلك القرارات والوثائق في وثيقة بعنوان "لتعزيز السلام: قرارات بشأن السلام اعتمدتها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر منذ عام 1921"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، يوليو 1986. وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتجميع قرارات إضافية من عام 1985 حتى الآن في وثيقة داخلية.

ودائما ما اعتبرت الحركةُ السلامَ أحد أهدافها السامية.[3] وشعار الحركة الدولية *"الإنسانية طريق السلام"* يؤكد التزامها بتعزيز السلام. وينص النظام الأساسي للحركة الدولية على أن "الحركة، بعملها الإنساني ونشر مُثلها العليا، تشجع على إقامة سلام دائم"، ويُعرّف "السلام الدائم" بأنه ليس مجرد غياب للحرب، وإنما "عملية تعاون دينامية بين جميع الدول والشعوب، تعاون يقوم على احترام الحرية، والاستقلال، والسيادة الوطنية، والمساواة، وحقوق الإنسان، وكذلك على التوزيع العادل والمنصف للموارد من أجل تلبية احتياجات الشعوب". ويتجاوز السلام في هذا السياق غياب النزاعات العنيفة ليشمل عملية تعاون دينامية تستند إلى المبادئ الأساسية ويدعمها "إحساس عالمي بالتضامن مع جميع المحتاجين إلى حمايتها ومساعدتها". كما أن هذا الالتزام بالحوار والتعاون والقيم الإنسانية قد تطوَّر على مدار التاريخ الطويل لمكونات الحركة الدولية.[4] على سبيل المثال، يُشدد الاتحاد الدولي على أهمية بناء مجتمعات لا يُهمَّش فيها أحد أبدا - وتمثَّل ذلك مؤخرا في التركيز على تعزيز القيم الإنسانية ونشر ثقافة نبذ العنف وترويج السلام في استراتيجية العقد 2020 وعلى حشد الناس من أجل مجتمعات شاملة وسلمية في الاستراتيجية الجديدة للعقد 2030.

وتدور أخلاقيات الحركة حول التواصل مع الآخرين وتعزيز قيم مثل الإنصاف، والعدل، والاحتواء، واحترام الكرامة الإنسانية. وتسعى الحركة إلى الحفاظ على الكرامة الإنسانية، وهو أساس عملها، من خلال مساعدة المحتاجين وإعلاء أصواتهم، وإظهار التعاطف والتضامن. وهذا الالتزام بصون الكرامة الإنسانية يسمح للمجتمعات المحلية بالتأهب للصدمات والضغوط والتعامل معها والتعافي منها دون المساس بالآفاق المستقبلية لتلك المجتمعات على المدى البعيد. ويوجد أيضا التزام بإيجاد حلول إيجابية وبنّاءة للمشكلات والتوترات ومصدر العنف.[5] وقد تجسَّد ذلك أيضا على مدى العقود الماضية في قرارات وتعهدات مختلفة في الاجتماعات الدستورية.

3) التحليل/ التقدم المحرز

إن إشراك الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية في صنع القرار وجهود الاستجابة نهجٌ رئيسي لتعزيز السلام. ويؤدي ضمان تهيئة الظروف المواتية لتمكين المنظمات والمجتمعات المحلية إلى تعزيز الإمساك بزمام الأمور، والاستدامة، والاستجابات المناسبة للسياق.

وتمتلك المجتمعات المحلية معرفة قيّمة وخبرة وفهما للسياق، مما يجعلها شركاء أساسيين في مواجهة التحديات المعقدة وتعزيز التنمية المستدامة والقدرة على الصمود والسلام. كما أن النُّهُج المحلية المُتَّبعة في تقديم المعونة وتحقيق التنمية والسلام حظيت بمكانة بارزة، وهو ما يبرز حدوث تحوّل كبير نحو تمكين الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية لتشكيل استجاباتها للأزمات والنزاعات والتشديد على أهمية إشراك الجهات الفاعلة والمجتمعات والمنظمات المحلية في صنع القرار. ويُقرّ هذا النهجُ بأن المنظمات والمجتمعات والسلطات المحلية تمتلك معرفة عميقة بسياقاتها وتحدياتها الفريدة، وهو ما يجعلها أقدر على تصميم

---

[3] Jean Pictet, The Fundamental Principles of the Red Cross: Commentary, 1979, pp. 18–20.

[4] رؤية الاتحاد الدولي، على النحو المُحدَّد في دستوره (المادة 4، إصدار 2007)؛ وإعلان "معا من أجل الإنسانية" الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2007)؛ ورؤية الاتحاد الدولي بالنظر إلى دوره في مواجهة العنف، على النحو المحدد في تقرير عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العنف الذي عُقد في جنيف (2008)؛ واستراتيجية الاتحاد الدولي حتى عام 2020 (2009)؛ وإعلان الاتحاد الدولي بشأن الشباب (2009)؛ واستراتيجية الاتحاد الدولي لدرء العنف والحد منه ومواجهته في فترة السنوات 2011-2020؛ والقرار 3 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين بشأن "العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي" (2015).

[5] استراتيجية الاتحاد الدولي لدرء العنف والحد منه ومواجهته، وهي متاحة على الموقع التالي: https://www.ifrc.org/sites/default/files/IFRC-SoV-REPORT-2011-EN.pdf.

مبادرات فعالة وتنفيذها لإرساء السلام وتعزيز القدرة على الصمود. ومن خلال تهيئة الظروف المواتية للمشاركة في صنع القرار وإتاحة الموارد على المستوى المحلي، يؤدي هذا النهج إلى تعزيز الأخذ بزمام الأمور والاستدامة وأثر جهود السلام والقدرة على الصمود، والنهوض بالاعتماد على الذات وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتعافي من الشدائد. وفي نهاية المطاف، يُعدّ توطين العمل الإنساني دافعا رئيسيا في بناء مجتمعات أكثر سلما وأقدر على الصمود من خلال تعزيز الشراكات والثقة على المستوى الشعبي، وضمان أنَّ الاستجابات مناسبة للسياق وشاملة. كما أن إرساء السلام على المستوى المحلي ينطوي على اتباع نهج شامل يهدف إلى منع وقوع النزاعات وإدارتها وتسويتها، مع التركيز على تنمية العلاقات الإيجابية والتماسك الاجتماعي وهياكل الحكم الشاملة. ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية للتوترات، وتعزيز الحوار، والنهوض بآليات تسوية النزاعات، تُسهم مبادرات إرساء السلام في تهيئة بيئات مجتمعية مستقرة ومتناغمة. ومن خلال التعاون مع المجتمعات المحلية والحكومات والشركاء الدوليين، تضمن الحركة أن تسترشد جهودُها الإنسانية بضرورة إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة.

ويؤدي إشراك الشباب والعمل التطوعي دورا يؤدي إلى التحوّل في تحقيق الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. فالمتطوعون هم شريان حياة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهم المستجيبون للأزمات في الصفوف الأمامية، ويُسهمون إسهاما كبيرا في تقديم الخدمات الاجتماعية. ويُنظَر إلى الشباب على أنهم وكلاء سَبّاقون إلى إحداث التغيير الإيجابي، إذ يطرحون وجهات نظر جديدة وابتكارات ويبثون النشاط والحيوية في المبادرات التي تهدف إلى منع النزاعات وتعزيز المصالحة وبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود. ومن خلال حشد المتطوعين والعمل بالتعاون مع المنظمات المحلية، يعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تمكين المجتمعات المحلية، مما يسمح للشعوب باستعادة الشعور بالسيطرة على حياتهم ويُسهم في التعافي المستدام.

ولا يزال التعليم ركنا أساسيا لإشراك الشباب وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ومن المُسلَّم به أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وأداة قوية لتمكين المجتمعات المحلية والأفراد. وتشير الاتجاهات الحالية في التعليم إلى وجود ساحة نشطة تتجاوز حدود الفصول الدراسية التقليدية، وتشمل أنظمة التعليم النظامي وغير النظامي. ويتمثل أحد الاتجاهات البارزة في التركيز المتزايد على التعليم الشامل والمُنصف للجميع، على النحو المُبيَّن في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويُشدد هذا الاتجاه على أهمية ضمان وصول التعليم إلى السكان المُهمَّشين والمستضعفين، ومنهم المتضررون من النزاعات والنزوح وحالات الطوارئ الأخرى. ولذلك فإن التركيز على التعليم يتجاوز حدود التعليم التقليدي ليشمل كلا من العمليات الرسمية وغير الرسمية، التي تتضمن التعليم في المجال الإنساني وفي حالات الطوارئ، مع الاعتراف بما يؤديه ذلك من دور حيوي في تعزيز السلام والقدرة على الصمود والتنمية الشاملة والسلامة النفسية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المتضررة من الأزمات.

ومن المُسلَّم به أيضا أن التعليم أداة حاسمة لتعزيز حسن الحال الشخصي والمجتمعي. ويتزايد التركيز على دمج تعليم السلام والمواطنة العالمية في المناهج الرسمية على جميع المستويات. ويعزز هذا التعليم تسوية النزاعات، والتعاطف، والاحتواء، والتفاهم بين الثقافات منذ سن مبكرة، فيغرس المهارات والمواقف السلمية ويسهم في زيادة تناغم المجتمعات. ولذلك يمكن اتخاذ التعليم أداةً لتعزيز القدرة على الصمود من خلال إمداد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للتكيف مع آثار التحديات الناشئة عن الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية، والنزاعات، والجوائح، وللتخفيف من حدة تلك الآثار. ويزداد الإقبال على التعليم غير النظامي يوما بعد يوم، مما يُشدد على أهمية تدريس المهارات الحياتية العملية، والتأهب للكوارث، والصمود العاطفي إلى جانب المواد الأكاديمية التقليدية. وهذا مجال تستطيع فيه الحركة أن تؤدي دورا بارزا. وتعمل الحركة جاهدة

على إتاحة فرص تعليمية لا تلبي الاحتياجات الأكاديمية فحسب، بل تقدم أيضا الدعم النفسي والاجتماعي، والمهارات الحياتية، والتثقيف في مجال السلام، إذ تدرك أن التعليم لا غنى عنه للتعافي وتحقيق التنمية الطويلة الأجل.

4) الآثار المترتبة عل الموارد

يُنجز الكثير من العمل بالفعل في هذا المجال، ويجب على الحركة أن تبذل مزيدا من الجهد للتواصل وتبادل المعرفة داخليا وخارجيا. ونُخطط للاستفادة من الخبرة الحالية داخل الحركة من أجل التواصل، والتكامل، والتنسيق، بغية ضمان الملاءمة والكفاءة. ويتعلق الأمر بضمان مزيد من الاعتراف بعمل الجمعيات الوطنية في مجالات إشراك الشباب والعمل التطوعي والأنشطة التعليمية الحالية لتعزيز المبادئ الأساسية وما إلى ذلك.

5) التنفيذ والرصد

بالتركيز على العمل التطوعي وإشراك الشباب، تعمل الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي وتنسيق معه، على حشد الناس من أجل بلوغ مجتمعات شاملة ومسالمة تحقيقا للهدف الثالث من استراتيجية العقد 2030. وسيُسهم هذا العمل في تلبية ما ورد في القرار من دعوة إلى منح الأولوية للاستثمار في البرامج التي يقودها المتطوعون والشباب. كما أن التركيز المتجدد على توفير التعليم الجيد في المجال الإنساني وفي حالات الطوارئ، بما في ذلك تدريس القيم الإنسانية، وعلى نشر القانون الدولي الإنساني، سيُسهم في تلبية دعوة القرار إلى زيادة إشراك الشباب والمتطوعين. وسيتولى الاتحادُ الدوليُ تعميم السياسات الحالية التي ستُنفَّذ مع الجمعيات الوطنية، وتحديد جميع مبادرات التعليم النظامي وغير النظامي التي تنفذها الجمعيات الوطنية، ومواصلة الترويج لإدراج المحتوى ذي الصلة في المناهج الدراسية في أماكن التعليم النظامي وغير النظامي. وسيتعاون الاتحاد الدولي أيضا مع المكونات الأخرى للحركة على البحث، وجمع الأدلة، والمناصرة.

وستُجري اللجنة الدولية بحوثا بشأن السياسات والعمليات في عام 2024 للوقوف على السُّبُل التي يمكن أن تسهم بها أنشطتها الإنسانية وعملها بصفتها وسيطا محايدا في تهيئة بيئة مواتية للسلام. وسيُساعد هذا العمل على تلبية الدعوة الواردة في القرار إلى جمع أدلة إضافية يمكن من خلالها تقييم وقع عمل اللجنة الدولية (بصفتها أحد مُكوِّنات الحركة) تقييما أفضل، وتحديد المواضع التي يمكن تعزيزها، فضلا عن الوقوف على أوجه قصورها بصفتها إحدى الجهات الفاعلة الإنسانية القائمة على المبادئ. وستحرص اللجنة الدولية على التعاون وتبادل المعرفة مع المكونات الأخرى للحركة والشركاء الخارجيين المشاركين في بحوث مماثلة لاستكمال وجهات النظر والنتائج وتوضيحها واستخلاص الدروس المستفادة.

6) الاستنتاجات والتوصيات

إن التحديات التي أُلقي عليها الضوء أعلاه تدعو إلى اتباع نهج أشمل يتسم بقدر أكبر من التشارك لمعالجة قضايا السلام والقدرة على الصمود. فالسعي إلى تحقيق السلام والقدرة على الصمود مسعى دينامي متعدد الأوجه، ويتطلب الالتزامَ باحتواء الجميع وبناء القدرات والعمل التعاوني للتصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها شتى المجتمعات المحلية. ومن خلال مزيج من المساعدة الإنسانية والمشاركة المجتمعية والمناصرة، تضرب الحركة مثلا على قوة العمل القائم على المبادئ في تعزيز السلام والقدرة على الصمود. ويشدد هذا النهج على أهمية الخبرة المحلية، وقوة العمل التطوعي، وتمكين الشباب، والتعليم المُيسَّر في تشكيل عالم أكثر إنصافا واستدامة. كما أن إعادة تأكيد الحركة لالتزامها بدعم السلام والقدرة على الصمود يتماشى مع مهمتها التاريخية ويجعلها قوة ضرورية للتغيير الإيجابي في الساحة العالمية السريعة التطور.

ويتيح مجلس المندوبين لعام 2024 فرصة مناسبة للحركة ككل لتعلن عن التزامها المستمر بدعم السلام والقدرة على الصمود، وبتعزيز قدرات الحركة ومناصرتها وخبراتها في هذا المجال لكي تتمكن من تقديم مساعدة أفضل إلى المستضعفين في بناء مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد، وبالحفاظ على دورها بصفتها نصيرا في هذا المجال والاستفادة من ذلك الدور. ويهدف القرار المقترح إلى زيادة الالتزام من حيث تعزيز القدرات والتوسع في النهج وتوسيع نطاق تطبيقه من أجل التغلب على العوائق الحالية والمحتملة التي تحول دون التوسع بالسرعة المطلوبة.

وسيسهم القرار المقترح إسهاما مناسبا وقيّما في قرارات مجلس المندوبين السابقة واللجان المتعلقة ببرنامج عمل الصليب الأحمر بصفته عاملا للسلام. وتستطيع الحركة، من خلال هذا الالتزام ومواءمة عملياتها وإجراءاتها، أن تسهم بقدر أكبر في تحقيق السلام والقدرة على الصمود، إضافة إلى جهودها الرامية إلى نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني ومبادئه ومُثله العليا.